المادة والصورة ويصدق على كل منهما انه علة فيلزم الصدق على مجموعهما
وهو محال وذلك لان لا استحالة اى استحالة صدق العلة على المجموع ممنوع فانه
له جهتان جهة الوحدة وبهذه الجهة معلول فهو معلول واحد وجهة الكثرة
وبها علة فهو علة كثيرة فاختلفا اعتبارا ولما كان لمتوهم ان يتوهم ان كثرة
العلة يستلزم كثرة المعلول قال وكثرة جهات المعلولية الحادثة من كثرة
العلة لا يستلزم كثرة المعلول حقيقة لا يقال المقدمة الممهدة باطلة والا
فمجموع شريك البارى شريك البارى بحكم المقدمة الممهدة فبعض شريك
البارى مركب وكل مركب ممكن لان كل مركب محتاج وكل محتاج ممكن فبعض
شريك البارى ممكن العياذ بالله مع ان كل شريك البارى ممتنع اجاب
الشارح المحقق بان مناط الامكان نفس التركيب لا خصوص الجزئين فيجوز
ان يكون الخصوصة موجبة للامتناع فالامكان والامتناع من جهتين قال
بعض الشراح يمكن دفعه بضابطة ومنعها بعض اجلة المتاخرين ان
كلما كان لازم للطبيعة من حيث هى فهو لازم للفرد ثبوتا كان اوسلبا
وكل ما للفرد سلب بسيط فهو للطبيعة اذ لولاه لكان المسلوب ثابتا
لها فكان ثابتا للفرد فيلزم اجتماع السلب والمسلوب فى شئ واحد
انتهى فالامكان لما كان لازما لنفس التركيب يكون لخصوص الفرد ايضا
ثابتا فيلزم اجتماع الامكان والامتناع فى شئ واحد. والامتناع انتهى ولا
يخفى ان هذا بناء على الفاسد فان اكثر لوازم المهية ممتنعة الثبوت للفرد
الا ترى ان الوجوب ثابت لطبيعة احد النقيضين دون افراده وكذا الامتناع
للفرد مع امتناعه للطبيعة فانقلت من الضرورى ان ما هو ثابت للفرد
ثابت للطبيعة كما سياتى من المص انشاء الله تعالى وان لم يكن له عكس

فالامتناع

فالامتناع للفرد لسرى الى الطبيعة فيلزم اجتماعهما فيها قلت القدر الضرورى
والمسلم ثبوت الثابت افراد للطبيعة ولو بالعرض فلا مضايقة فى اجتماعهما
لثبوت الامتناع بالعرض والامكان ذات والله اعلم قوله لان متعلق
بالنفى جواب ان كان كل مركب ممنوع بل مركب قسمان مركب يكون تركيبه
واقعيا ومركب اعتبر العقل تركيبه اختراعا والقسم الاول مفتقر فى الوجود
الواقعى الى اجزائه فيصير ممكنا بخلاف الثانى فان ما لزم افتقاره فى الوجود
الفرضى اختراعا وافتقار الاحتياج الى الاجزاء فى اختراع العقل على تقدير الوجود
الفرضى لا يضر الامتناع فى نفس الامر وربما يقرر الجواب بان احتياج الكل
الى الاجزاء ليس فى الصدور عنها بل فى التالف والموجب للامكان هو
الاول لا الثانى فتامل فيه ومن حمل كلام المص عليه فقد
يستلزم المح بالذات وهو احدهما والمستلزم للمحال محال فلا يكون ممكن انته
واعلم انه قد اشتهر هذه المقدمة واستدل عليها بانه
لو استلزم الممكن محالا بالذات لامكن انفكاك الملزوم عن اللازم لان
الممكن الملزوم غير آب عن قبول الوجود لامكانه والمحال اللازم يابا ه و
يرد عليه ورودا ظاهرا ان الانفكاك انما يلزم لو كان اللازم محالا بالنظر
الى الملزوم وهو ممنوع واستحالة الوجود بالذات لا ينافى الامكان بالنظر
الى الغير بل الوجوب بالنظر اليه وايض لو كان الامر كما هو المشهور لما جاز
كون ممكن معلولا للواجب والا فعدم الممكن يستلزم محالا بالذات هو
هو عدم الواجب واجيب تارة بان عدم المعلول انما يستلزم عدم
علية الواجب عدم ذاته الا بالعرض ولا يخفى ما فيه فان جاعلية تعالى ضرورى
له وعدمها مح لان الواجب واجب مع جميع جهاته على ان عدم معلوله تعالى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)